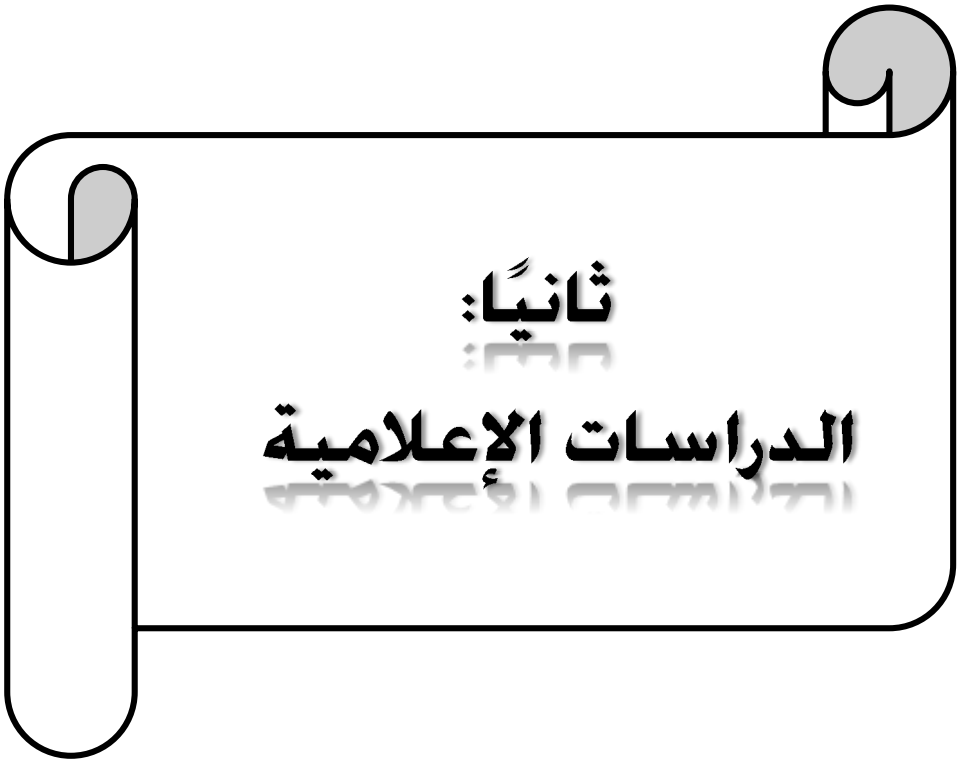
ثانيًا:
الدراسات الإعلامية

دور مواقع التواصل الاجتماعي في معالجة أخبار الجرائم
دراسة تحليلية
للصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على الفيس بوك

إعداد/ هدى سعد

الملخص

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في معرفة الدور الذي تقوم به الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على الفيس بوك من خلال ما تبثه من أخبار عن الجريمة في الفترة الزمنية من ١ يناير إلى ٣١ مارس خلال العام ٢٠٢٢ وذلك من خلال:

ما تقدمه نتائج الدراسة من إفادة للأجهزة الحكومية (الأمنية) لتطوير وتحسين أدائها في المجال الإعلامي الخاص بمعالجة الأخبار الخاصة بالجرائم المختلفة.

أداة الدراسة التي اعتمدت عليها الباحثة، قد تمثلت في استمارة تحليل مضمون.

وتهدف الدراسة التحليلية إلى التعرف على أساليب الإقناع المستخدمة في الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على الفيس بوك، وتحديد الوسائط المتعددة المستخدمة في الصفحة خلال الفترة الزمنية المعنية بالدراسة، كذلك تحديد أهم القضايا الأمنية التي عالجتها الصفحة، ومحاولة الوقوف على العناصر التفاعلية التي استخدمت في الصفحة لمعالجة الجرائم بأنواعها، وأيضا إلقاء الضوء على أهم الأخبار التي تتم مشاركتها.

Summary

The main objective of this study is to know the role played by the official page of the Ministry of Interior on Facebook through the news it broadcasts about crime during the period from January 1 to March 31 during the year 2022, through: The results of the study provide a benefit to the governmental (security) agencies to develop and improve their performance in the media field of dealing with news of various crimes.

The study tool that the researcher relied on was a content analysis form. The analytical study aims to identify the persuasion methods used on the official page of the Ministry of Interior on Facebook, and to identify the multimedia used on the page during the time period concerned with the study, as well as to identify the most important security issues that the page addressed, and to try to identify the interactive elements that were used on the page to address crimes. Of all kinds, and also shed light on the most important news that is shared.

Keywords: social networking sites, Crime news processing.

مقـــدمـــــة

سهلت تكنولوجيا الويب التفاعليـــة علـــى شـــبكة الإنترنـــت وتبـــادل المعلومـــات والتواصل تطوير اســـتخدامات وســـائل التواصـــل الاجتمـــاعي، حيـــث تقـــوم المنظمـــات أو المؤسسات بتوظيف مجموعة معينة مـــن وســـائل الاتصـــال فى ســـبيل بنـــاء انطباعـــات جيـــدة وصورة إيجابية عنها، وقد برزت مؤخرًا مواقع لـــبعض المؤسســـات عـــبر الإنترنـــت وصـــفحاتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي كأحد الوسائل التي تدعم بناء الصـــورة عـــن تلـــك المؤسســـات والتي تتم من خلالها التهيئة المعرفة لجمهور مستهدف مـــا، ونشـــر أفكـــار جديـــدة، وتحســـين الخدمة مما يوفر منصة كبيرة للتواصل بينها وبين هذا الجمهور المستهدف.

وخير مثال على ذلك ما تقوم به وزارة الداخليـــة المصـــرية مـــن خـــلال صـــفحتها الرسمية على الفيس بوك (موضع الدراسة)؛ من تواصل مع الجمهور مـــن خـــلال نشـــر للبيانـــات الإخبارية المنشورة من قبل مسئولي التواصل الاجتماعي عـــن طريـــق الصـــفحة، حيـــث تســـعى لتحقيق الاستفادة من هذه التكنولوجيا من أجـــل دعـــم الشـــفافية والمشـــاركة مـــع الجمـــاهير المستهدفة وذلك للحصول على تواصل فعال يتناسب وسياسات وزارة الداخليـــة لخلـــق وبنـــاء علاقات مع جماهيرها والحفاظ علي تلك العلاقات من خـــلال إســـتراتيجيات التهيئـــة المعرفيـــة، ومن خلال تشجيع الجمهور على تقبل المشروعات الجديدة، وزيـــادة مســـتويات الرضـــا، ومـــن ثم تعزيز فرص نجاح نتائج السياسات، كما تتيح الحكومـــات للشـــعب الانخـــراط في الأحـــداث الجديدة فى المجتمع بشكل سريع ومباشر، وإبداء الـــرأي والمشـــاركات والتعليقـــات والشـــكاوى ومن ثم يتحول الجمهور من مجرد متعاطي ســـلبي للخـــدمات والأخبـــار إلى متفاعـــل ومشـــارك يساهم بأفكار تلبي الاحتياجات الفردية والجماعية بدرجة أكبر.

ومن هذا المنطلق فإن الدراسة الحالية ستتخذ من نظرية التهيئـــة المعرفيـــة إطـــارًا لهـــا للتعرف على تأثير المعلومات التى تبثها الصفحة الرسمية لـــوزارة الداخليـــة مـــن خـــلال الأخبـــار التي تقوم بنشرها على الصفحة الرسمية لها من حيـــث الشـــكل والمضـــمون، والـــتي تســـتخدمها لبث المعلومات عن الجريمة.

مشكـــلة الدراســـة:

تعتبر وسائل التواصل الاجتمـــاعي أحـــد أهم الإســـتراتيجيات المتبعـــة مـــن قبـــل المؤسسات في تفعيل التواصل بين الحكومة والشعب وتحقيـــق التقريـــب مـــن المـــواطن بصـــورة كبيرة وتحسين الخدمة، خاصة وأن نموذج الحكومة اإالكترونية يوفر الكـــثير مـــن فـــرص النجـــاح والوضوح والدقة والجودة في توضيح وتقديم الخدمات وإنجاز الأحكام وتنفيـــذ القـــانون، وبـــث المعلومات مع وجود الكثير من النقائص والعراقيل الـــتي تواجـــه هذا الأســـلوب المســـتحدث في الإدارة المصرية بصفة عامة، وتسعى هذه الدراسة إلى الكشـــف عـــن دور وزارة الداخليـــة مـــن خلال الصفحة الرسمية لها على الفيسبوك فى التوعية الجماهيرية وتحقيـــق الأمـــن الاجتمـــاعي مـــن خلال إلقاء الضوء على الأساليب الإعلامية التي تتبعهـــا الصـــفحة في تغطيـــة الأخبـــار كـــذلك التعرف على الدور الذي تمارسه الصفحة الرسمية لـــوزارة الداخليـــة علـــى الفيســـبوك في تغطيـــة الجرائم المرتكبة سواء من قبل الأفراد أو المنظمات الإجرامية، والـــتي كـــان لهـــا التـــأثير الأكـــبر على أمن البلاد.

الدراســـات السابقـــة:

بعد الرجوع إلى العديد من الدراســـات الســـابقة والـــدوريات العربيـــة والأجنبيـــة تمكنت الباحثة من رصد عدد من الأبحاث وقد اتبعت الباحثـــة الترتيـــب التنـــازلي الـــزمني مـــن الأحدث إلى الأقدم في تناول الدراسات السابقة، وهي: دراسات عنيـــت بدراســـة تـــأثير مواقـــع التواصل الاجتماعي وأساليب معالجة الجرائم.

(١) دراسة (شيماء أبـــو عـــوف٢٠٢٢)، بعنـــوان دور الجهـــات الحكوميـــة فى مواجهة الشائعات وإستراتيجيات التصدي لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي[١]:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على كيفيـــة اســـتخدام الجهـــات الحكوميـــة لمواقـــع التواصـــل الاجتمـــاعي كوســـيلة لمواجهـــة الشـــائعات، كـــذلك التعـــرف علـــى الطـــرق والإستراتيجيات المستخدمة في مكافحة هذه الشـــائعات، وقـــد اعتمـــد البحـــث علـــى المنـــهج التحليلي بتحليل صفحات الجهات الحكومية الرسميـــة علـــى موقـــع الفـــيس بـــوك المتمثلـــة في

صفحة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مصر، الصفحة الرسمية للمتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة – الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، رئاسة مجلس الوزراء المصري، الصفحة الرسمية لوزارة التموين والتجارة الداخلية (في الفترة من ١/ ٣/ ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢١/٣/٣١، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الشائعات لها سرعة انتشار كبيرة على موقع الفيس بوك خاصة الشائعات التي تخص المواضيع الاقتصادية والصحية، كذلك اعتماد صفحات الجهات الحكومية على إستراتيجية الإنكار، وأيضًا إستراتيجية التقليل من الهجوم في التصدي للشائعات على موقع الفيس بوك.

(٢) دراسة (ملاك دنوب، وآخرون٢٠٢٢)، بعنوان المعالجة الإعلامية للجريمة الإلكترونية في الصحافة الإلكترونية الجزائرية[٢]:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على طبيعة المعالجة الإعلامية لظاهرة الجريمة الإكترونية في الصحافة الإكترونية الجزائرية، من خلال البحث عن كيفية معالجة صحيفة "الشروق أون لاين" مواضيع الجريمة الإلكترونية، بالاعتماد على العينة العمدية قوامها ٣٢ موضوعا موزعة على ٣١ إصدارًا من جانفي ٢٠١٩ إلى ديسمبر ٢٠٢١، وقد استخدمت التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل والمضمون بالاعتماد على أداة تحليل المضمون.

وقد خلصت نتائج الدراسة أن مواضيع المعالجة الإعلامية شملت العديد من أنواع الجرائم الإلكترونية وكانت أعلى النسب تخص الجرائم الماسة بالأشخاص والماسة بأمن الدولة والأموال، أما الدور الذي تقوم به الصحيفة في هذه المعالجة فقد تمثل بالدرجة الأولى في نشر الوعي بالظاهرة ومخاطرها إضافة إلى اقتراح حلول للظاهرة، ومن جانب آخر تناولت الصحيفة أخبار الظاهرة بشكل سطحي غالبًا رغم أهمية الموضوع.

كما توصلت الدراسة إلى أن صحيفة الشروق أون لاين لم تقم بالتنويع في أساليب عرض المضمون الإعلامي، حيث اعتمدت على الخبر والتقرير بشكل كبير على غرار باقي الأنواع الصحيفة، كذلك عرضها لمضامين الجريمة الإلكترونية على الصفحات الداخلية بشكل كلي.

(٣) دراسة (Pankhuri Thukral ٢٠٢٢)، بعنوان كيف تؤثر وسائل التواصل الاجتماعي على الجرائم[٣]:

استهدفت الدراسة الدور الذي تقوم به منصات الوسائط الاجتماعية مثل Instagram وSnapchat وFacebook وTwitter. ومدى أهمية التكنولوجيا، وكذلك دور التكنولوجيا في تعريض الناس للخطر، بسبب كونها أصبحت ملاذًا للمجرمين، مما أدى إلى زيادة معدل الجرائم في الفضاء الإلكتروني، ونظرًا لصعوبة الكشف عن الهوية الذي توفره وسائل التواصل الاجتماعى، بالإضافة إلى القدرة على إنشاء عالم افتراضي يمكن للأفراد فيه التفاعل افتراضيًا وتبادل المعلومات والصور وغيرها من وسائط، أصبح استغلال المعلومات الشخصية أمرًا بالغ السهولة، من خلال إخفاء الهوية والتزييف على وسائل التواصل الاجتماعي.

كما قامت الدراسة بإلقاء الضوء على القضايا المرتبطة بالسلطة القضائية، والعنف عبر الإنترنت الذي لة بالغ الأثر على الأشخاص من جميع الأعمار والتي تعد من أكبر المشاكل العالمية، بسبب تعرض سلامة الأفراد وخصوصيتهم وكرامتهم للخطر بسبب الأخطار التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي، وقد تم فحص الارتباط بين وسائل التواصل الاجتماعي والقانون الجنائي، بالإضافة إلى ذلك، قامت الدراسة بتحليل دور تنفيذ القانون في الكشف عن وتجنب الجرائم الإلكترونية المرتكبة من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

(٤) دراسة (Leoné Pretorius ٢٠٢١) بعنوان وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها في حل الجريمة[٤]:

تستهدف الدراسة الدور المهم الذي تقوم به وسائل التواصل الاجتماعي في المساعدة في تطبيق القانون وحل الجرائم وكيفية تغيير تدفق المعلومات إلى الجمهور، كما أوضحت الدور الذي تقوم به على العديد من منصات التواصل الاجتماعي في التحقيقات الجنائية، ومن أمثلة ذلك المنصات Reddit وFacebook فهما المثالان اللتان تم تسليط الضوء عليهما في هذه الدراسة، حيث ثبت أن Reddit تساعد المستخدمون على

المنصة بجمع الأدلة على جرائم معينة، ومن ناحية أخرى، هناك Facebook الذي ثبت أنه يساعد القانون في حل الجرائم وساعد أيضًا في تحسين العلاقات المجتمعية.

كما تقوم الدراسة بإلقاء الضوء على كيفية قيام المجرمون بإيجاد وسيلة جديدة لنشر وعرض جرائمهم، من خلال منصات التواصل الاجتماعي التي تمنحهم الأموال، كذلك ألقت الضوء على التحديات والفرص الملقاة على عاتق مسؤولي العدالة الجنائية لمكافحة مثل تلك الجرائم، فضلاً عن تغيير الطريقة التي ينظر بها الجمهور إلى قضايا الجريمة والإيذاء والتعامل معها، لمنع أو تقليل آثارها السلبية فيما يتعلق بالجريمة ونظام العدالة الجنائية.

(٥) دراسة (Laura ٢٠٢١)، كيف يؤثر الإعلام على الجريمة؟[٥]

استهدفت الدراسة الاستطلاعية وكالات الأنباء، والتي أثبت الباحثون أن أكثر من نصف تلك الوكالات التي شملها الاستطلاع ذات علاقة مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على أدلة في التحقيقات القائمة على أبحاثهم، كما أن الغالبية من تلك الوكالات التي تختص بإنفاذ القانون كانت تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على نصائح حول الجرائم، التحقيقات، كما أنها تسلط الضوء على الجرائم العشوائية وغير المتوقعة في تقاريرها، كما قامت الدراسة بالقاء الضوء على ما يمكن أن يسببه تقرير وسائل الإعلام المثير في إثارة الذعر الأخلاقي أو الغضب الموجه ضد مجموعات معينة، مثل الشباب أو الأقليات العرقية، كما كشفت الدراسة أن المشاهدين من المرجح أن يتصرفوا بعنف عند تعرضهم للعنف في الأفلام والتلفزيون وألعاب الفيديو والإنترنت، كما ركزت الدراسة أيضًا على دور وسائل الإعلام في تكوين وبناء الثقافة، بالإضافة إلى التأثير الذي تقوم به تلك الوسائل في انتشار الجريمة أو منع الجريمة، نظرًا لدورها الفعال في نقل المعلومات حول الجريمة والعدالة.

(٦) دراسة (Oumkeltoum Boughaba ٢٠٢٠)، بعنوان دور الإعلام الإلكتروني في مكافحة الفساد[٦]:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الإعلام الإلكتروني في كشف الخلل الذي قد يصيب جهاز الدولة، خاصة في الآونة الأخيرة، حيث تعمل وسائل الإعلام على كشف الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص، باعتبارها الآلية الفعالة التي سعت للوصول إليها،

ووضع حد لهذه الجرائم، لكن مكافحة الفساد لا تقتصر على سن وصياغة الاتفاقيات الدولية والمحلية والتوقيع عليها والتصديق عليها، ولا من خلال سن تشريعات وطنية داخلية، هذا بالإضافة إلى قيام الفرد بدور فاعل في الحوكمة والذي يتمثل في الاهتمام الإعلامي والمعرفة وتكوين الرأي العام والعضوية الفعالة في مؤسسات المجتمع المدني، كما قام البحث بإلقاء الضوء على الضغوط التي تقع على الإعلام الإلكتروني بسبب أهميته البالغة والتي قد تتمثل في الرقابة الوقائية والقانونية للحد من ظاهرة الفساد وانتشار الجريمة.

(٧) دراسة (علي جابر معيض ٢٠١٩)، بعنوان دور وسائل التواصل الاجتماعي في ترويج المخدرات(٧):

استهدفت الدراسة التعرف على واقع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وأساليب استغلال تلك الوسائل في ترويج المخدرات، ومحاولة الوقوف على آثار استخدام تلك الوسائل في مجال الترويج للمخدرات، بالإضافة إلى تحديد سبل ووضع تصور مقترح للحد من استغلالها في مثل هذا النشاط الإجرامي، وقد أوصت الدراسة بضرورة الإفادة من التجارب العالمية في مجال مكافحة مثل تلك الأنشطة الإجرامية وتطوير آليات وطرق للتحقق والأمان عبر وسائل التواصل الاجتماعي وللحيلولة دون انتشارها، والحد من التسجيل لحسابات وهمية والتي يعد سهولة تسجيل الحسابات الوهمية من أهم الأسباب التي تساعد علي انتشارها.

(٨) دراسة (آية الوصيف ٢٠١٨)، بعنوان مواقع التواصل الاجتماعي ودورها بين نشر الجريمة والإرهاب ونشر الوعي(٨):

استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي في نشر وتنمية الوعي الاجتماعي من خلال غرس ثقافة المشاركة لتكوين اتجاهات إيجابية نحو القضايا الاجتماعية عن طريق التوعية الصحية، والتعليم كما تساهم في غرس ثقافة التطوع الاجتماعي؛ كما تكشف الدراسة عن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي السلبي على استقرار الدول والمجتمعات العربية من خلال غرس ثقافة العنف التطرف الإرهابي، إثارة الفتن ونشرها، مع توفر خاصية التخفي وعدم إبراز الهوية الحقيقية.

(٩) دراسة (Alessandra Brainard ٢٠١٨)، بعنوان تحليل محتوى الجرائم المنشورة على منصات التواصل الاجتماعي[٩]:

تناولت الدراسة موضوع ارتفاع معدل جرائم العنف في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة في محتوى الأخبار التي تقدم للجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، كما تناولت الدراسة شقين الأول خاص بتحليل دوافع نشر الأخبار التي تحتوي في مضمونها الجرائم في محاولة من وسائل التواصل الاجتماعي لجذب الانتباه، من خلال نشر الجرائم على الإنترنت، والشق الثاني تناول تحليل دوافع الأفراد الذين يقومون بنشر جرائمهم على وسائل التواصل الاجتماعي؛ من خلال دمج النظريات واستخدام النقد السردي للشهادة، كما تشير نتائج الدراسة أنه بعد مشاهدة أفراد آخرين ينشرون جرائم على مواقع التواصل الاجتماعي، ومنشورات إعلامية عن الجرائم أو غيرها من الإيحاءات تؤدي إلى عدم تاثير نشر تلك الجرائم على الجمهور بالسلب وعلى العكس تماما أدى نشر مثل تلك المحتويات إلى دعوات من الاستنكار والرفض والسعي وراء تجريمها وتقنينها.

(١٠) دراسة (حكيم غريب ٢٠١٧)، بعنوان مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي: الرهانات والإستراتيجيات[١٠]:

تهدف الدراسة إلى التعرف على التغيرات الواسعة من الناحية السياسية والاجتماعية في ظل الأحداث التي شهدتها كل من تونس ومصر وسوريا؛ والتي كانت السبب فى إسقاط وزعزعة الاستقرار الداخلي لتلك الدول، وذلك بسبب وجود تدخل خارجي عبر وسائل التواصل الاجتماعى، ونتيجة تزايد الاختراق للأمن الوطني للدول.

كما ألقت الضوء على الأنظمة السياسية ومدى أهمية تكنولوجيات الاتصال والإعلام بالنسبة لتلك الأنظمة، كما هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على الوسائل والآليات الحكومية لمواجهة مثل تلك الأنواع من الأخطار التي تساعد على الترويج للفوضى وزعزعة الاستقرار عبر شبكة الإنترنت.

كذلك تناولت الإستراتيجية الفعالة لمواجهة مثل هذا النوع من التهديدات التي تصل إلى بلد مثل الجزائر عبر وسائل التواصل الاجتماعي والعالم "السيبراني" من "أطراف مجهولة مكلفة بمهمة"، من خلال الوقوف على تداعيات مواقع التواصل الاجتماعي في الأمن الوطني للدول واستقرارها وخاصة الجزائر، وهو ما دفع المؤسسات الدولية المهتمة بالأمن إلى دراسة مثل تلك المشكلات ووضع الخطط الإستراتيجية للتعامل معها والتحقق مما يتم نشرة عبر تلك المواقع من أخبار ومعلومات في الغالب عادة ما تكون مفتقدة للصدق والدقة والمهنية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز في خلفيات مديري هذه المواقع الأيديولوجية والفكرية والسياسية، بالإضافة إلى أن المحتوى المعلوماتي لهذه المواقع هو من أكثر المعلومات تداولا بين الجمهور وبخاصة الشباب والتي تمكنت من جذب أعداد هائلة من المتابعين في مدة زمنية بسيطة متجاوزة بذلك قدرات أجهزة الإعلام التقليدية الأخرى بفارق كبير، الأمر الذي منحها قدرة كبيرة على التأثير في الساحة السياسية واتجاهات الرأي العام وكذلك بث الأفكار المدمرة والهدامة خاصة لدى الشباب حتى أصبحت هذه المواقع تهدد أمن الدول.

كذلك قامت الدراسة أيضا بإلقاء الضوء على دور مواقع التواصل الاجتماعي في نشر العنف والفوضى عبر شبكة الإنترنت وضعف التشريعات والعقوبات المخصصة لتلك الأنواع الجديدة من الجرائم ومواجهة مواقع العنف والتحريض الإلكتروني وعدم القدرة على تحديد المسؤول المباشر عن المحتوى التحريضي أمام القضاء، وضعف الثقافة التشريعية والإعلامية لدى القطاع العام والخاص لمواجهة تهديدات مثل هذا الإعلام المسموم في وسائل الإعلام الإلكترونية.

أسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي الكمي وهي طريقة إحصائية تستخدم للبحث وتلخيص البيانات من أجل تحديد الأنماط أو المعنى.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على: استمارة تحليل المضمون: لتحليل مضمون الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على الفيس بوك وذلك للتعرف على الاستمالات أو أساليب الإقناع في عرض الخبر والوسائط المستخدمة في عرض قضايا الجرائم، كذلك العناصر التفاعلية، وإلقاء الضوء على أكثر الجرائم التي تعرضها الصفحة، وأيضًا أكثر أنواع الجرائم التي تحقق أعلى نسبة إعجاب أو تعليق أو مشاركة.

عينة الدراسة:

عينة الدراسة التحليلية: وتتمثل في الأخبار عن الجريمة التي تتناولها صفحة الوزارة على صفحة الفيسبوك.

العينة الزمنية: تتمثل العينة الزمنية للدراسة التحليلية، من ١ يناير إلى ٣١ مارس خلال العام ٢٠٢٢.

صدق وثبات الاستمارة التحليلية:

أ/ إجراءات الصدق:

١- تم تصميم صحيفة تحليل المضمون (content analysis paper) في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة.

٢- تم عرض الاستمارة على مجموعة من السادة المحكمين والخبراء في مجال الإعلام والاتصال، وكذلك أساتذة وخبراء القانون وعلى ضوء رؤيتهم تم تعديل الإجراءات اللازمة.

٣- تم وضع تعريف إجرائي لجميع فئات التحليل.

ب/ إجراءات الثبات:

لقياس الثبات استعانت الباحثة باثنين من المحللين لإعادة تحليل نسبة ١٠% من إجمالي مفردات عينة الدراسة التحليلية وجاءت نسبة الاتفاق طبقا لمعادلة هولستي حيث كان معامل الثبات ٠،٩١ وهي نسبة مرتفعة تشير إلى ثبات أداة التحليل.

التحديـــات التي تواجهه الدولة في إرساء دعائم الأمن للمواطن وسيادة القانـــون:

أولا: تحقيـــق سيـــادة القانـــون:

مفهـــوم سيـــادة القانـــون[١١]:

يعتبر مفهوم سيادة القانون مفهوم معقد نظرًا لأنهـــا تشـــمل فهـــم الأبعـــاد الثقافيـــة والاجتماعية والتاريخية لأي مجتمع كمـــا تشـــمل دراســـة احتياجـــات وطموحـــات ورغبـــات ومصالح الأفراد سواء أكانوا حاكمين أم محكومين عبر التاريخ، وتحليلـــه، وتحديـــد الفـــرص الـــتي من شأنها ترسيخ سيادة القانون، فإن سيادة القانون بـــالمعنى الضـــيق تضـــمن لنـــا كـــل المزايـــا المتوفرة في القانون[١٢]، لكن هناك عـــدة تعريفـــات لســـيادة القـــانون تتعلـــق بتقييـــد تعســـف السلطة، بحيث لا تستطيع ارتكاب أي فعل ضد المـــواطنين دون إفـــلات مـــن العقـــاب، والـــتي تفرض على المواطن اتباع القواعد والقوانين، وتعتبر سيادة القانون نمـــوذج مثـــالي للعلاقـــة بـــين المجتمع والدولة أو الحاكم والمحكوم[١٣]، الملتزمين بـــالقوانين، ويتســـاوى فيهـــا جميـــع المـــواطنين أمام تلك القوانين[١٤].

أولا: التشريعـــات القانونـــية:

وهي عبارة عن مجموعة القواعـــد القانونيـــة والإجـــراءات الاحترازيـــة الـــتي تحكـــم تنفيذ العقوبات والتي يقع على عاتقها تنظيم العلاقة بين السلطة الحاكمة والمحكوم عليه[١٥].

وتنقسم التشريعات القانونية إلى ثلاثـــة أقســـام؛ أولا: النظـــام السياســـي: ويقســـم النظام السياسي إلى عدة أقسام من حيث التأثير على ممارسة العمـــل الإعلامـــي، ثانيًـــا: الشـــرع: وتقوم الدول العربية على دين الإسلام ومصادر تشريعه هما القـــرآن الكـــريم والســـنّة النبويـــة ولا يسمح بنقد ثوابت الدين أو التطرق إليها، ثالثًـــا: الحكومـــة: وتتمثـــل في بعـــض الأفـــراد والجهـــات والمؤسســـات الحكومية[١٦].

ثانيًا: بنـــاء الثقـــة بين الحاكـــم والمحكومـــين:

من أهم العوامل لإنشاء مجتمع قائم على سيادة القـــانون بنـــاء الثقـــة، وذلـــك مـــن خلال التوصيل الدقيق والجيد للمعلومات والحقائق؛ فكلما زاد تطلـــع الجمهـــور كلمـــا كانـــت آراءه أكثر دقة في الأحداث بعكس الجمهور غـــير المطلـــع يكـــون فريســـة ســـهلة للشـــائعات وأكثر تأثرًا بها[١٧]، والذي قد يستغرق أجيال متتالية؛ وذلك من خـــلال ترســـيخ ثقافـــة ســـيادة القانون، والذي يوجب على الدولة مسؤولية العلـــم والدرايـــة بحاجـــات المـــواطنين ومخـــاوفهم الفعلية، واستجاباتهم الملائمة لهذه الحاجـــات والمخـــاوف، ويشـــمل أيضًـــا معالجـــة مفـــاهيمهم حول فعالية وشرعية مؤسسات العدالة، والمؤسسات الأمنيـــة الرسميـــة، ومـــدى إخفـــاق هـــذه المؤسسات في توفير العدالة والأمن للجميع، لذا ينبغي أن تُســـن القـــوانين مـــن خـــلال عمليـــة شرعية، تضمن تعبير القوانين عن القيم المشتركة، وتضـــمن تـــدعيمها، وحمايتـــها، واحترامهـــا، للحقوق الأساسية لجميع الأفراد[١٨].

ثالثـــًا: التـــزام الدولـــة بالقانـــون:

تواجه الحكومات تحدي كبير في تحقيق التوازن بين العدالة والأمن المجتمعي عنـــد وجـــود تهديدات داخلية أو خارجية مثل الحرب أو الجريمة عبر الوطنية والذي يضطر الحكومة لمواجهة مثل تلك الأمور وغيرها من خلال التركيز على الأمن القومي مما يترتب عليه فى الكثير من الأحيان فرض قيـــود مشددة على الحريات السياسية لأفراد المجتمع وقد يؤدي هذا التركيز على الأمن إلى أن يشعر الشعب بالحرمان من بعض حقوقه والذي يترتب عليه تزايد الشعور بالظلم، والذي يؤدي بـــدوره إلى تزايـــد أعمال العنف وعدم الاستقرار داخل البلاد[١٩].

إحدى الأسباب الجذرية للثورات التي بدأت عـــام ٢٠١١م هـــو الإحبـــاط الشـــديد الذي تملك الشعوب تجاه حكوماتها التي كانت تراها بعيدة عـــن الديمقراطيـــة وقمعيـــة وفاســـدة، بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من الدول العربية في حاجة ماســـة للبـــدء في إصـــلاحات تشـــريعية ومؤسساتية أساسية من أجل المزيد من التوافـــق مـــع مبـــدأ ســـيادة القـــانون وتلبيـــة مطالـــب مواطنيها المتعلقة بالمساءلة والشرعية والشفافية، الأمر الـــذي يوجـــب تـــوفر هـــدفان حاســـمان يجب تحقيقهما: أولهما، إقامة نظام إدارة شامل والمراقبـــة والمســـاءلة لتحقيـــق الأمـــن والعدالـــة الجنائية؛ وتحسين الوضع الأمني وتقديم خدمات العدالة الكافية[٢٠].

نتائـــج الدراســـة التحليلـــية:

تناول هذا الفصل نتـــائج تحليـــل المضـــمون الخـــاص بالصـــفحة الرسميـــة لـــوزارة الداخلية، وقد تم تقسيم استمارة تحليل المضمون لتشمل الفئات التالية:

أولاً: من حيـــث الشكـــل:

١- القوالب الإعلامية المستخدمة في عرض محتوى الخبر علـــى الصـــفحة الرسميـــة للـــوزارة خلال فترة الدراسة التحليلية.

٢- معدلات الإعجاب والمشاركة والتعليق على الأخبار المنشـــورة علـــى الصـــفحة خـــلال فترة الدراسة التحليلية.

٣- معدل النشر اليومي للأخبار المنشورة على الصفحة.

٤- نوع الجريمة أو المحتوى المنشور على الصفحة.

ثانيـــاً: من حيـــث المضمـــون:

١- التعرف على تصنيف الجريمة أو الخبر المنشور على صفحة الوزارة (جناية – جنحة – مخالفة).

٢- التعرف على أساليب الإقناع المســـتخدمة في محتـــوى الخـــبر المنشـــور علـــى الصفحة (عاطفية – عقلية – مزدوجة).

٣- إلقاء الضوء على الأهـــداف الأساســـية مـــن منشـــورات الصـــفحة (تزويـــد الجمهور بالمعلومات والمعارف – تغيير سلوكيات الجمهور – تغيير اتجاهات الجمهور).

وقد تم عرض الاستمارة على السادة المحكمـــين للتأكـــد مـــن صـــلاحيتها للتطبيـــق وأنها صالحة للتطبيق واستيفائها لما وضعت لقياسه.

نتائــج دراســة التحلــيل الكــمي:

التعــريف بالصفــحة وخصائصــها:

الجهة المالكة للصفحة بالنسبة للصفحة الرسمية لـوزارة الداخلية، وهـي تعـرض لأخبار الوزارة والشـرطة المصـرية، وتجسـد أهـدافها وسياسـاتها، كمـا تنفـي الشـائعات والأكاذيب التي تلحق بجهاز الشرطة.

وتتخذ الصفحة شعارًا لفظيا لها وهو "قـد المسـئولية "، وشـعارًا مرسـومًا وهـو النسر، وتم إنشاء تلك الصفحة عام ٢٠١٢ بقرار من السـيد محمـود وجـدي وزيـر الداخليـة في ذلك الوقت، دورية تحديث الصفحة، ونوعيـة التحـديث فيمـا يتعلـق بالصـفحة الرسميـة لوزارة الداخلية، فهي تُحدث على مدار الساعة تحديثًا موضوعيًّا.

انحصرت نوعية التحـديث علـى التحـديث الموضـوعي دون الشـكلي، بإضـافة موضوعات وأخبار جديدة، تتفق مع توجهات الصفحة وسياستها.

نوعــية الروابــط المضمنة بالصفــحة الرئيســية:

اشتملت الصفحة علـى الـروابط التاليـة: (التعريـف بالصـفحة – الأرشـيف – الرسائل الصور – الفيديوهات – الأحداث المهمة – رابط لتـذكير مرتـادي الصـفحة بحـدث ما – دعوة أصدقاء لزيارة الصفحة – صفحات ذات صـلة – معـدلات الإعجـاب – روابـط للصفحة على مواقع التواصل الاجتماعي)

كما تتيح للمستخدم إمكانية إرسال الرسـائل عـبر الصـفحة مرفقـة بملفـات أو صور مع ذكر البريد الإلكتروني الخاص بالمستخدم للتفاعل معه وإرسال الرد على الرسالة.

وتحتوي الصفحة على رابـط للصـور والفيـديوهات الـتي تم عرضـها في إطـار أخبارها وموضوعاتها منذ إنشائها وحتى وقت إجراء الدراسة.

وهناك رابط notes لتذكير مستخدمي الصـفحة بـبعض الأحـداث مـن خـلال تقديم ملخص عنها، كما تضم الصفحة رابط لدعوة الأصدقاء لزيارة الصفحة.

وهناك روابط للصفحة على مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وتويتر واليوتيوب، عدد المتابعين للصفحة ٨،٦ مليون، وبالنسبة للصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، فإن الأرشيف الخاص بها يعود إلى سنة تأسيسها وهي عام ٢٠١٢،

كما تتيح للمستخدم إمكانية إرسال الرسائل عبر الصفحة مرفقة بملفات أو صور مع ذكر البريد الإلكتروني الخاص بالمستخدم للتفاعل معه وإرسال الرد على الرسالة.

وتحتوي الصفحة على رابط للصور والفيديوهات التي تم عرضها في إطار أخبارها وموضوعاتها منذ إنشائها وحتى وقت إجراء الدراسة.

الخدمات التفاعلية المتاحة تتيح الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية، خدمات تفاعلية مبدئية لمستخدميها تتمثل في إمكانية الإعجاب بالصفحة ككل، وإمكانية الإعجاب بكل خبر، والتعليق عليه، ومشاركته على الصفحة الخاصة بالفرد على الفيسبوك.

وقد شملت الفيديوهات بيانات وزارة الداخلية وإنجازاتها واجتماعاتها وتصريحات المتحدث الإعلامي باسم الوزارة، وكذلك جهود الأجهزة الأمنية في ضبط التشكيلات العصابية وتشييع جنازات الشهداء وزيارات الوزير للمصابين من أبناء الشرطة وغيرهم، وتقارير تليفزيونية مرتبطة بوزارة الداخلية، والجهود والمبادرات الخاصة بوزارة الداخلية، والأفلام الوثائقية وأفلام الكارتون؛ التي تتعلق بمناسبة عامة ما أو احتفال بمناسبة.

نتائج الدراسة التحليلية:

أولاً: من حيث الشكل:

(١) إجمالي عدد منشورات الصفحة خلال فترة الدراسة من ١يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١مارس ٢٠٢٢ والتي بلغت ثلاثة أشهر:

جدول رقم (١)

منشورات الصفحة بالإجمال خلال فترة الدراسة من ١يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١مارس ٢٠٢٢

تصنيف منشورات الصفحة وفقًا للمحتوى	التكرار	النسبة
الجرائم الأمنية	١٩٤	%٥٧،٤
التهانى فى المناسبات الرسمية	٥١	%١٥،٠٩
أعمال وجهود وزارة الداخلية	٣٧	%١٠،٩٥
مبادرات الوزارة	٢٧	%٧،٩٨
كشف الملابسات للاخبار المغلوطة	١٥	%٤،٤٣
بيان نفي	١٢	%٣،٥٥
معلومات للتعريف بالصفحة	٢	%،٦
الإجمالي	٣٣٨	%١٠٠

من الجدول السابق رقم (١) يتضح عدد منشورات الصفحة التي تتعلق بالجرائم التي تخص الأمن ١٩٤ بتكرار ٥٧،٤% جاءت في المركز الأول من إجمالي المنشورات والذي بلغ ٣٣٨ منشور خلال فترة الدراسة والتهاني في المناسبات الرسمية والذي بلغ ٥١ بنسبة ١٥،٠٩% منشور من إجمالي المنشورات بأعمال وجهود وزارة الداخلية والتي بلغت ٣٧ منشور بنسبة ١٠،٩٥% ومبادرات الوزارة والتي بلغت ٢٧ منشور بنسبة ٨% من إجمالي المنشورات لدعم الشعب، ومنشورات كشف الملابسات للأخبار المغلوطة والتي بلغت ١٥ منشور بنسبة ٤،٤٣% من إجمالي المنشورات وبيان النفي والتي بلغت ١٢منشور بنسبة ٣،٥٥% من إجمالي المنشورات ومعلومات للتعريف بالصفحة والتي بلغت ٢منشور بنسبة ٦،% من إجمالي المنشورات.

(٢) الوسائط المتعددة المستخدمة في عرض منشورات الصفحة:

جدول رقم(٢) الوسائط المستخدمة في الصفحة

الوسائط المستخدمة في منشورات الصفحة	التكرار	النسبة
فيديو	٦٨	%٢٠،١
إنفوجراف	١٦	%٤،٧
صور	٢٥٤	%٧٥،٢
إجمالي	٣٣٨	%١٠٠

يتضح لنا من الجدول رقم (٢) بلغ عدد الفيديوهات التي يحتويها المنشور خلال فترة الدراسة ٦٨ بنسبة ٢٠،١%

يتضح لنا من الجدول رقم (٢) بلغ عدد الفيديوهات التي يحتويها المنشور خلال فترة الدراسة ٦٨ بنسبة ٢٠،١%، بينما بلغ عدد الانفوجراف المستخدمة خلال المنشور١٦ بنسبة ٤،٧%.

وبالنسبة للصور بلغ عدد الصور المستخدمة خلال المنشور ٢٥٤ بنسبة ٧٥،٢%، لذا حازت الصور على أكثر الوسائط المستخدمة لتقديم الخبر على الصفحة من خلال المنشور.

(٣) معدلات المشاركة في الصفحة خلال فترة الدراسة:

جدول رقم(٣) معدلات المشاركة فى الصفحة خلال فترة الدراسة

مشاركة	التكرار	النسبة
أقل من ١٠٠ مشاركة	٢٠٤	%٤٤،٢
من ١٠٠إلى ١٠٠٠مشاركة	١٢٥	%٢٧
أكثر من ١٠٠٠ مشاركة	١٣٣	%٢٨،٨
إجمالي	٤٦٢	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣) أن عدد إجمالي عدد المشاركات (الأقل من ١٠٠مشاركة) على منشورات الصفحة خلال فترة الدراسة ٢٠٤ مشاركة بنسبة ٤٤،٢% وتحتل المركز الأول، وبينما عدد لمشاركات من (١٠٠إلى ١٠٠٠) بلغ ١٢٥ بنسبة ٢٧% وتحتل المركز الثالث، في حين بلغت المشاركات الـ (أكثر من ١٠٠٠) منشور ١٣٣ بنسبة٢٨،٨% وتحتل المركز الثاني.

(٤) معدلات التعليقات على الصفحة خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (٤) معدلات التعليقات على الصفحة خلال فترة الدراسة

تعليق	التكرار	النسبة
أقل من ١٠٠ تعليق	١٧٠	%٤٩،٩
من ١٠٠إلى ١٠٠٠تعليق	١٦٣	%٤٨،٧
أكثر من ١٠٠٠تعليق	٥	%١،٤
إجمالي	٣٣٨	%١٠٠

بالنسبة لمعدل التعليقات تأتي في المقدمة التعليقات الأقل من ١٠٠ تعليق في المرتبة الأولى من حيث التكرار، والنسبة بتكرار ١٧٠ ونسبة ٤٩،٩%ن ثم يليها من ١٠٠إلى ١٠٠٠ تعليق بتكرار ١٦٣ وبنسبة ٤٨،٧%، ثم التعليقات الأكثر من ١٠٠٠تعليق بتكرار٥ وبنسبة ١،٤% وهي النسبة الأقل.

(٥) معدلات الإعجاب بالصفحة خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (٥) معدلات الإعجاب بالصفحة خلال فترة الدراسة

إعجاب	التكرار	النسبة
أقل من ١٠٠إعجاب	١	%،٤
من ١٠٠إلى ١٠٠٠إعجاب	١٣٢	%٣٩
أكثر من ١٠٠٠إعجاب	٢٠٥	%٦٠،٦
إجمالي	٣٣٨	%١٠٠

وبالنسبة لمعدل الإعجاب جدول رقم (٥): احتلت إجمالي الإعجابات التي حظيت بها الصفحة فترة التحليل التي معدلها أكثر من ١٠٠٠ إعجاب المركز الأول بنسبة ٦٠،٦%، بينما كانت معدل الإعجاب (من١٠٠ إلى ١٠٠٠) في المركز الثاني بنسبة ٣٩%، واحتلت الإعجابات الأقل من١٠٠ المركز الثالث بنسبة ٤،%.

(٦) معدلات النشر اليومي على الصفحة خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (٦) معدلات النشر اليومي على الصفحة خلال فترة الدراسة

معدل النشر اليومي	التكرار	النسبة
منشور واحد يوميا	٩	%١٠،٣
من منشور واحد إلى أربعة	٥٢	%٥٩
أكثر من أربعة منشورات	٢٧	%٣٠،٧
إجمالي	٨٨	%١٠٠

وبالنسبة لمعدل النشر اليومي بلغ إجمالي معدل النشر اليومي خلال فترة الدراسة بالنسبة للمنشورات التي عددها منشور واحد في اليوم بلغ عددها ٩ منشور بنسبة ١٠،٣% وبالنسبة للمنشورات التي معدلها من منشور إلى أربعة ٥٢ منشور بنسبة ٥٩% وبالنسبة لعدد المنشورات اليومية التي بلغت أكثر أربعة منشورات كان عددها ٢٧ منشور بنسبة ٣٠،٧%.

ثانيـــاً: من حيـــث المضمـــون:

(٧) بالنسبة لتصنيفات المنشورات الخاصة بالجريمة من حيث الدرجة:

جدول رقم (٧) المنشورات الخاصة بالجريمة من حيث الدرجة والتي تنقسم إلى جناية جنحة مخالفة

تصنيف المنشور الخاصة بالجريمة من حيث الدرجة	التكرار	النسبة
جناية	**١١٥**	**%٦٠،٢**
جنحة	**٦٨**	**%٣٥،٦**
مخالفة	**٨**	**%٤،٢**
الإجمالي	**١٩١**	**%١٠٠**

يلاحظ من الجدول رقم (٧) ما يلي:أبلغت منشورات الجرائم والتي تصنف بأنها جناية ١١٥ منشور بنسبة ٦٠،٢% من إجمالي منشورات الصفحة عن الجرائم والتي بلغت بالإجمال ١٩١ منشور، وعدد منشورات الجرائم التي تصنف بأنها جنحة ٦٨ بنسبة ٣٥،٦% من إجمالي عدد منشورات الجرائم في الصفحة، وعدد منشورات الجرائم والتي تصنف بأنها مخالفة ٨ بنسبة ٤،٢% من إجمالي منشورات الصفحة عن الجريمة.

(٨) أهداف منشورات الصفحة:

جدول رقم (٨) أهداف مشورات الصفحة

أهداف منشورات الصفحة	التكرار	النسبة
تزويد الجمهور بالمعارف والمعلومات	٣٠٢	%٧٧،٤
تدعيم سلوكيات الجمهور	٥٢	%١٣،٤
تغيير اتجاهات الجمهور	٣٨	%٩،٢
إجمالي	٣٩٢	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٨) ما يلي:

- **أولا:** بلغ عدد المنشورات التي تختص بتزويد الجمهور بالمعارف والمعلومات ٣٠٢ بنسبة ٧٧،٤%.
- **ثانيا:** بينما بلغ عدد منشورات تدعييم سلوكيات الجمهور بلغت ٥٢ بنسبة ١٣,٤%
- **ثالثا:** وبالنسبة لعدد منشورات المختصة بتغيير اتجاهات الجمهور٣٨ بنسبة ٩،٢%.

ويتضح لنا من الجدول أن المنشورات التي كانت أهدافها تزويد الجمهور المتابع بالمعلومات والمعارف حظيت بأعلى نسبة ٧٧،٤% بينما تأتي المنشورات التي هدفها تغيير السلوكيات لدى الجمهور في المركز الثاني بنسبة ١٣،٤%، ومنشورات التي هدفها تغيير السلوك في المركز الأخير بنسبة١٣،٤%.

(٩) أساليب الإقناع المستخدمة في عرض المعلومات عن الجريمة على الصفحة يوضح الجدول رقم (٤) ما يلي:

جدول رقم (٩) أساليب الإقناع المستخدمة في عرض المعلومات

أساليب الإقناع المستخدمة فى منشورات الصفحة	التكرار	النسبة
عاطفية	٢٤	%٧،٣
عقلية	٢٤٣	%٧٣،٦
مزدوجة	٦٣	%١٩،١
إجمالي	٣٣٠	%١٠٠

- **أولا:** عاطفية، بالنسبة لأساليب الإقناع التي ترتكز على العاطفة ٢٤ بنسبة ٧،٣%
- **ثانيا:** عقلانية، بالنسبة لأساليب الإقناع التي ترتكز على العقل٢٤٣ بنسبة ٧٣،٦%
- **ثالثا:** مزدوجة، بالنسبة لأساليب الإقناع التي ترتكز على الاثنين معا العقل والعاطفة ٦٣ بنسبة ١٩،١%.

يتضح لنا من الجدول رقم (٩) ارتكزت الصفحة أكثر على أساليب الإقناع العقلية والتي تعتمد على العقل والإقناع بنسبة ٧٣،٦% وفي المركز الثاني على العقل والعاطفة معا بنسبة ١٩،١%، والعاطفية بنسبة ٧،٣%.

(١٠) أنـــواع الجرائـــم ونسبـــها:

جدول رقم (١٠)

نوع الجريمة	عدد مرات النشر	نسبتها
الإتجار وحيازة المخدرات	٦٣	%٢٩،٨
السرقات بأنواعها	٤١	%١٩،٤
حيازة وتصنيع السلاح بدون ترخيص	٢٢	%١٠،٤
الغش التجاري	١٦	%٧،٥٨
ابتزاز ونصب إلكتروني	١٢	%٥،٦٨
تزوير وانتحال الشخصية	١١	%٥،٢
تعدي بالضرب	٩	%٤،٢٦
منشأة بدون ترخيص	٧	%٣،٣
إتجار غير مشروع بالعملة	٧	%٣،٣
تزييف العملة	٦	%٢،٨
تهديد وابتزاز	٦	%٢،٨
سياسي	٤	%١،٨٩
تحرش	٣	%١،٤
سب وقذف	٢	% ،٩٤
غسيل أموال	٢	% ،٩٤
إجمالي	٢١١	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم ١٠ أن إجمـــالي عـــدد الجـــرائم المتعلقـــة بالإتجـــار وحيـــازة المخدرات بلغ ٦٣ جريمة بنسبة ٢٩،٨%، وقد احتل النسبة الأكبر عـــددًا مـــن بـــاقي الجـــرائم المنشورة على صفحة الوزارة، بينما جاءت بعدها السرقات بأنواعهـــا بعـــدد ٤١ جريمـــة بنســـبة ١٩،٤% من إجمالي منشورات الصفحة عن الجريمة خـــلال فتـــرة الدراســـة التحليليـــة، يليهـــا حيازة وتصنيع السلاح بدون ترخيص بتكرار ٢٢ منشـــور بنســـبة ١٠،٤%، ثم يليهـــا الغـــش

التجاري بتكرار ١٦ منشور وبنسبة ٧،٥٨%، ثم يليها ابتزاز ونصب إلكتروني بتكرار ١٢ منشور بنسبة ٥،٦٨%، يليها تزوير وانتحال الشخصية بتكرار ١١ وبنسبة ٥،٢%، في حين جاءت جريمة التعدي بالضرب بتكرار ٩ منشور وبنسبة ٤،٢٦%، وقد تساوت النسب بين مخالفة المنشأة بدون ترخيص والإتجار غير مشروع بالعملة بتكرار ٧ منشور لكل منهما بنسبة ٣،٣% لكل جريمة، وقد تساوت أيضا كل من تزييف العملة التهديد والابتزاز بتكرار ٦ وبنسبة ٨'٢% لكل منهما، وجاءت الجرائم السياسية بتكرار ٤ وبنسبة ١،٨٩%، بينما جاء التحرش بتكرار٣ وبنسبة ١،٤%، وقد تساوت كل من المنشورات التي تخص السب والقذف وغسيل أموال بتكرار ٢ بنسبة ٩٤،% لكل منها.

ومن هنا يتضح أن جرائم الإتجار وحيازة المخدرات قد احتلت أعلى نسبة من الجرائم المنشورة على الصفحة وتلتها جرائم السرقة بأنواعها، وتلتها حيازة وتصنيع السلاح بينما تقارب نسب وتكرارات الجرائم الأخرى المنشورة على الصفحة خلال فترة الدراسة التحليلية.

مناقشة نتائج الدراسة التحليلية:

١- احتلت عدد منشورات الصفحة التي تخص الجرائم المركز الأول من إجمالي منشورات على الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على الفيسبوك.

٢- اعتمدت الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على الفيسبوك على المنشورات التي تهدف إلى تزويد الجمهور بالمعلومات والمعارف أكثر من غيرها بنسبة ٧٧،٤%.

٣- اعتمدت أغلب منشورات الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على أساليب الإقناع العقلية بنسبة ٧٣،٦%.

٤- بلغ عدد المنشورات التي تخص الأمن العام في الدراسة الحالية ١٩٤ منشور بنسبة ٥٧،٤%.

٥- بلغ إجمالي منشورات الصفحة في الدراسة الحالية ٣٣٨ منشور خلال فترة الدراسة، بينما بلغ إجمالي منشورات الصفحة في دراسة (أماني ألبرت إستراتيجية إدارة الانطباع) ٣١٥ منشور خلال فترة التحليل، بلغ معدل النشر اليومي في دراسة أماني ٢١ منشور، بينما بلغ معدل النشر اليومي في الدراسة الحالية ٢٧ منشور خلال فترة التحليل.

٦- بلغ عدد المنشورات التي تخص مجهودات الوزارة والشرطة خلال فترة التحليل ٣٦ منشور بنسبة ١٠،٦٥% وهي نسبة قليلة، بينما بلغ عدد المنشورات التي تخص الجهود في دراسة (أماني ألبرت) وقد حظيت بسبة كبيرة (النسبة الأكبر) بالنسبة لإجمالي منشورات التحليل.

٧- تنوعت منشورات الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على الفيسبوك؛ حيث حظيت الصور على النسبة الأكبر بنسبة ٧٥،٢%، بينما حظيت النصوص المكتوبة في دراسة (أماني ألبرت) على النسبة الأكبر فترة التحليل، بينما جاء الفيديو في المركز الثاني بنسبة ٢٠،١%، بينما جاءت الصور في دراسة (أماني ألبرت) في المركز الثاني، وجاءت النسبة الأقل من منشورات الصفحة في الدراسة الحالية للرسوم التوضيحية والنصوص المكتوبة، وفي المقابل جاءت النصوص المكتوبة في دراسة أماني ألبرت في النسبة الأعلى.

٨- وقد بلغ عدد الفيديوهات من خلال الدراسة ٦٨ فيديو بنسبة ٢٠،١% من باقي الوسائط بينما في دراسة (أماني ألبرت) بلغ عدد الفيديوهات ٧%، وبالنسبة للصور بلغ عدد الصور ٢٥٤ بنسبة ٧٥،٢% وبالمقارنة بعدد الصور في دراسة أماني بلغت ٣٢%، ومما يعني تغيير في إستراتيجية القائمين على الصفحة يى الشكل والقالب الذي يقدم فيه محتوى المنشور أو الخبر.

٩- أظهرت نتائج الدراسة التحليلية اعتماد الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على الفيسبوك إستراتيجية الإنكار ونفي الشائعات والتقليل من الهجوم، وهو نفس ما أظهرته نتائج الدراسة التحليلية **لدراسة (شيماء أبو عوف٢٠٢٢)**، في تحليل صفحات الجهات الحكومية الرسمية على موقع الفيس بوك والتي من بينها الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية.

١٠- أظهرت نتائج الدراسة التحليلة حصول الجرائم الخاصة بالإتجار وحيازة المخدرات على أعلى النسب، يليها السرقات بأنواعها، بينما تأتي الجرائم الخاصة بأمن الدولة في المراتب الأخيرة من حيث نسب تكرار النشر في فترة الدراسة، وفي دراسة **(ملاك دنوب، وآخرون٢٠٢٢)**، كانت أعلى النسب تخص الجرائم الماسة بالأشخاص والماسة بأمن الدولة والأموال.

الخـــاتـــــمة

استهدفت هـــذه الدراســـة تحليـــل أهـــم الإســـتراتيجيات الـــتي تســـتخدمها وزارة الداخلية للتهيئة المعرفية لدى الجمهور المصري المتابع لصفحة الوزارة علـــى الفـــيس بـــوك، مـــن خلال معالجتها لموضوع الجريمة، في محاوله لتقديم صورة لـــدى المتـــابعين لهـــذه الصـــفحة مـــن الشعب المصري لمعرفة مردودها على تكوين الصورة لدى الجمهور تجاه الـــدور الـــتي تقـــوم بـــه وزارة الداخلية في تحقيق العدالة وإنفاذ القانون، وذلك من خلال:

١- تحديد الوسائط المتعددة المستخدمة في الصفحة خلال الفترة الزمنية المعنية بالدراسة.

٢- تحديد أهم القضايا الأمنية التي عالجتها الصفحة.

٣- الوقوف على العناصر التفاعلية التي استخدمت في الصفحة لمعالجة الجرائم بأنواعها.

٤- التعرف على أهم الأخبار التي تتم مشاركتها.

٥- إلقاء الضوء على نوعية الأخبار التي تحظى بأكبر قدر من التعليقات.

٦- معرفة الموضوعات التي تتناولها الصفحة والتي تنال أكبر عدد من الإعجاب.

٧- التعرف على أكثر أنواع الجرائم التي تتناولها الصفحة.

٨- إلقاء الضوء على أكثر الجرائم التي تنشرها الصفحة.

٩- التعرف على أساليب الإقناع التي اعتمدت عليها الصفحة في تناول الأخبار.

١٠- تحديـــد أهـــداف منشـــورات الصـــفحة ســـواء أكانـــت بغـــرض التزويـــد بالمعلومات أو تغيير السلوك أو تغيير الاتجاهات للجمهور.

وقد خلصت الباحثة من خلال الدراسة إلى التوصيات التالية:

١- التعاون بين رجال الشرطة وإعلاميين ذوي خـــبرة لبـــث الصـــورة الإعلاميـــة المناسبه لرجال الشرطة من خلال المنشورات التي تبثها الصفحة عن الأحـــوال الأمنيـــة في مصـــر عن طريق عرض الجرائم وكيفية مواجهتها.

٢- نشر المعلومات الدقيقة بالأدلة والتي تثبت إدعاءات وكذب الشائعات التي تقوم بتشوية الصورة الأمنية لمصر.

٣- عمل تحليل مضمون بصفة مستمرة للصفحة الرسمية لوزارة الداخلية للوقوف على القصور وللتجديد المستمر للصفحة لمواجهة التحديات من الصفحات المنافسة والمغرضة.

٤- من حيث أساليب الإقناع التي تستخدمها الصفحة التوصية بزيادة الأساليب المزدوجة العاطفية والعقلية معا وذلك للتأثير على الصورة المشكلة لدى متابعي الصفحة بشكل أكثر فاعلية.

٥- العمل على تطوير الأداء الإعلامي في مؤسسات الإعلام التقليدي بشكل عام، وفيما يتعلق بالمحتوى الإعلامي المتخصص في المجال الأمني على وجه الخصوص مع ضرورة التزام وسائل الإعلام بالموضوعية والمهنية في تغطية القضايا الأمنية الاقتصادية بما يحقق مصداقية أعلى لها ويجعلها تحظى بثقة واهتمام الجمهور بشكل عام.

٦- العمل على إنشاء منصات إعلامية حكومية على شبكة الإنترنت تقدم المعلومات الأمنية بموضوعية كاملة ودقة عالية دون تهويل أو تهوين بما يجعلها المرجع الأساسي والموثوق في الحصول على المعلومات عن الجرائم والمستوى الأمني للجمهور بمختلف.

٧- تحري الدقة في نشر الأخبار عن الجريمة في الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية لزيادة مصداقية الصفحة لدى المتابعين، ولكي تصبح مصدر المعلومات الأوثق لديهم.

٨- الالتزام بالموضوعية والحياد في المعلومات التي تبث من خلال منشورات الصفحة وذلك لتحقيق الشفافية لدى المتابعين.

٩- الدعايا عن الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية على الفيس بوك من خلال وسائل الإعلام المتنوعة.

الهـــوامـــــش

١) شـــيماء أبـــو عـــوف: دور الجهـــات الحكوميـــة في مواجهـــة الشـــائعات وإستراتيجيات التصدي لها عبر مواقع التواصـــل الاجتمـــاعي، مجلـــة بحـــوث الإعـــلام وعلـــوم الاتصال، المقال ١٣، المجلد ١٤، العدد ١٤، ٢٠٢٢.

٢) مـــلاك دنـــوب وآخـــرون: المعالجـــة الإعلاميـــة للجريمـــة الإلكترونيـــة في الصحافة الإلكترونية الجزائرية، رسالة ماجيستير، دراسة تحليلية لصـــحيفة الشـــروق أون لايـــن، كلية علوم الإعلام والاتصال السمعي البصري، جامعة قسنطينة، ٢٠٢٢.

3) Pankhuri Thukral: How Social Media Influence Crimes ،Indian Journal of Law and Legal Research, Volume IV Issue II | ISSN: 2582-887, 2022.

4) Leoné Pretorius: Social Media and its Effects on Solving Crime, the official conference site for the Debating Communities and Networks 12 Conference, 2021.

5) Laura: How does the media affect crime?, Published Researsh, 2021. www.leicestershirevillages.com.

6) Oumkeltoum Boughaba: The Role Of Electronic Media In Fighting Corruption, E-proceeding 3rd international conference of post graduate and academics students and academics in Syriah and law "Syariah and Law Approach in Solving Contemporary Issues"Organized by: Faculty of Syariah and Law, 2020.

٧) علي جابر معيض القحطاني: دور وســـائل التواصـــل الاجتمـــاعي في تـــرويج المخدرات، أطروحة ماجيستير، كلية العلـــوم الإســـتراتيجية، قســـم الأمـــن الإنســـاني، جامعـــة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٨.

٨) آية الوصيف: مواقـــع التواصـــل الاجتمـــاعي ودورهـــا بـــين نشـــر الجريمـــة والإرهاب ونشر الوعي، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٨ www.mohamah.net

9) Alessandra Brainard :A Content Analysis of Crimes Posted on Social Media Platforms, Elon Journal of undergraduate Research in Communications, Strategic Communications, Elon University Vol. 9, No. 1, 2018.

١٠) حكيم غريب: بعنوان مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي: الرهانات والإستراتيجيات، ٢٠١٧.

١١) يوجد ما لايقل عن أربعين وكالة متخصصة لدعم سيادة القانون تابعة للأمم المتحدة، حيث تقوم بتقديم المساعدات والدعم للبلدان الخارجة أو الواقعة فى نزاع وذلك تحت سلطة الأمين العام للأمم المتحدة، وفي عام ٢٠١٢ عين الأمين العام للأمم المتحدة إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتأسيس جهه لدعم سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في أي حالة من حالات الأزمات. انظر: ليان مكاوي: نحو ثقافة سيادة القانون، استكشاف الاستجابات الفعالة للتحديات القائمة أمام تطبيق العدالة والأمن، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٥، ص٥٣.

١٢) قبل صدور القانون رقم ٨١ لعام ١٩٦٩م والذي تأسست بموجبه المحكمة العليا لتتولى الرقابة على دستورية القوانين كان للقضاء السلطة في مراقبة مدى شرعية اللوائح والقرارات الإدارية. انظر: علي حسين الخلف، سلطان عبد القادر الشاوي: المبادىء العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية بغداد، ٢٠٢١، ص ٤٨.

١٣) الحوكمة حيث يعتبر جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة بما في ذلك الدولة ذاتها مسئولين أمام القوانين التي تصدر علنًا وتطبق على أساس مبدأ المساواة ويجري التقاضي بها على نحو مستقل وتكون متسقة مع المبادىء والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وهي تستلزم بالإضافة إلى ذلك وضع التدابير اللازمة لضمان الامتثال لمبادىء سيادة القانون والمساواة والمسئولية أمام القانون". انظر: ليان مكاوي: نحو ثقافة، مرجع سابق، ص١٢.

١٤) ليان مكاوي: نحو ثقافة سيادة القانون، مرجع سابق، ص٣٤.

١٥) أكرم عبد الرزاق المشهداني: موسوعة علم الجريمة والبحث الإحصائي الجنائي في القضاء والشرطة والسجون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢، ط٢، ص٣٩.

١٦) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: شبكات التواصل والإنترنت والتأثير على الأمن القومي والاجتماعي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٦، ص٥٩.

١٧) شيماء أبو عوف عبد الهادي: دور الجهات الحكومية في مواجهة الشائعات وإستراتيجيات التصدي لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، جامعة حلوان، ٢٠٢٢، ص١٦.

١٨) ليان مكاوي: المرجع السابق، ص١٨.

١٩) ليان مكاوي: المرجع السابق، ص٦.

٢٠) البرنامج الإقليمي للدول العربية، لمنع ومكافحة الجريمة والإرهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢١)، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، القاهرة، ٩مايو ٢٠١٦، ص١٧.

مصـــادر الدراســـة

-القرآن الكريم

- رابط الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية

https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fmoi.gov.eg

المراجـــــع

أولا: المراجـــع العربـــية:

١. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكـــافي: شـــبكات التواصـــل والإنترنـــت والتـــأثير على الأمن القومي والاجتماعي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٦.

٢. أكرم عبد الرزاق المشهداني: موسوعة علم الجريمة والبحث الإحصائي الجنـــائي في القضاء والشرطة والسجون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢، ط٢.

٣. آية الوصيف: مواقـــع التواصـــل الاجتمـــاعي ودورهـــا بـــين نشـــر الجريمـــة والإرهاب ونشر الوعي، جامعة باتنة، الجزائر، ٢٠١٨. www.mohamah.net

٤. البرنامج الإقليمـــي للـــدول العربيـــة، لمنـــع ومكافحـــة الجريمـــة والإرهـــاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بمـــا يتماشـــى مـــع المعـــايير الدوليـــة لحقـــوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢١) ، مكتب الأمـــم المتحـــدة المعـــنى بالمخـــدرات والجريمـــة، القـــاهرة، ٩مايو ٢٠١٦.

٥. شيماء أبـــو عـــوف عبـــد الهـــادي: دور الجهـــات الحكوميـــة في مواجهـــة الذائعات وإستراتيجيات التصدي لهـــا عـــبر مواقـــع التواصـــل الاجتمـــاعى، جامعـــة حلـــوان، ٢٠٢٢.

٦. شـــيماء أبـــو عـــوف: دور الجهـــات الحكوميـــة في مواجهـــة الشـــائعات وإستراتيجيات التصدي لها عبر مواقع التواصـــل الاجتمـــاعي، مجلـــة بحـــوث الإعـــلام وعلـــوم الاتصال، المقال ١٣، المجلد ١٤، العدد، ٢٠٢٢.

٧. علي جابر معيض القحطاني: دور وسائل التواصل الاجتماعي في ترويج المخدرات، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الإستراتيجية، قسم الأمن الإنساني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٨.

٨. علي حسين الخلف، سلطان عبد القادر الشاوي: المبادىء العامة في قانون العقوبات، المكتبة القانونية بغداد، ٢٠٢١.

٩. غريب، حكيم: عنوان مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي: الرهانات والإستراتيجيات، ٢٠١٧.

١٠. ليان مكاوي: نحو ثقافة سيادة القانون، استكشاف الاستجابات الفعالة للتحديات القائمة أمام تطبيق العدالة والأمن، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٥.

١١. ملاك دنوب وآخرون: المعالجة الإعلامية للجريمة الإلكترونية في الصحافة الإلكترونية الجزائرية، رسالة ماجستير، دراسة تحليلية لصحيفة الشروق أون لاين، كلية علوم الإعلام والاتصال السمعي البصري، جامعة قسنطينة، ٢٠٢٢.

ثانيًا: المراجـــع الأجنبـــية:

1. Alessandra Brainard :A Content Analysis of Crimes Posted on Social Media Platforms, Elon Journal of Undergraduate Research in Communications, Strategic Communications, Elon University Vol. 9, No. 1, 2018.

2. Laura: how does the media affect crime? Published researsh, 2021. www.leicestershirevillages.com.

Leoné Pretorius: Social Media and its Effects on Solving Crime, the official conference site for the Debating Communities and Networks 12 Conference, 2021.

3. Oumkeltoum Boughaba: The Role Of Electronic Media In Fighting Corruption, E-proceeding 3rd international conference of post graduate and academics students and academics in Syariah and law "Syariah and Law Approach in Solving Contemporary Issues"Organized by: Faculty of Syariah and Law, 2020.

4. Pankhuri Thukral: How Social Media Imfluence Crimes،Indian Journal of Law and Legal Research, Volume IV Issue II | ISSN: 2582-887, 2022.